Din ve Bilim
Muş Alparslan Üniversitesi
İslami İlimler Fakültesi Dergisi

# التعليل النحوي في تفسير "التحرير والتنوير"، دراسة نموذجية

**Aboubacar MOHAMADOU**

**محمد أبوبكر**[1]

**ملخص**

العلّة النحوية من أهمّ فروع القياس في النحو العربي. كانت متداولة بين المتقدّمين من أئمّة النّحو. فمرّت بمراحل تاريخية: مرحلة التكوين، ومرحلة النمو، ثم مرحلة الازدهار فمرحلة النقض. واتسّمت في كل هذه المراحل بصفات وميزات عديدة. وانطلاقا من هذا تناول هذا البحث مواضع التعليل النحوي في تفسير "التحرير والتنوير". فكان الهدف من وراء البحث إلقاء الضوء على فكر الطاهر ابن عاشور اللغوي، وبيان موقفه من طبيعة العلّة النحوية، بغية الوقوف على شخصيته العلمية، وجهوده العقلية التي أظهرها في تحليل المسائل، وتبرير الأحكام الإعرابية المعقدة. وقد تمكن الباحث عن طريق دراسة هذا الموضوع الوصول إلى نتائج إجمالية منها: أن كتابه يمتاز بوفرة التعليل والتحليل، فللعلل حضور بارز فيه، مثل علّة الاستغناء، علّة الاستثقال، علّة التشبيه، وغيرها. ومن الملاحظ أنّ أغلب هذه التعليلات التي استأنس بها كانت بسيطة لا تميل إلى التكلف. كما كان الطاهر ابن عاشور حريصا في أغلب الأحيان على اقتران الحكم النحويّ بالتعليل الّذي يوضح مواقع التعقيد منها، ويزيل عنها الرّيب والشكّ.

**الكلمات المفتاحية:** التعليل النحوي، التحرير والتنوير، ابن عاشور، العلة، أصول النحو

## Et-Tahrîr ve’t-Tanvîr Adlı Eserde Nahvin İlleti Üzerine bir İnceleme

## ÖZ

İllet, nahiv usulünün temel esaslarından biri olan kıyasın bir parçasıdır. İllet, eski dilcilerin arasında yaygın olan bir olgu olup nahvin doğuşundan itibaren dört aşamadan geçmiştir: Oluşum aşaması, büyüme aşaması, gelişme aşaması ve reddedilme aşaması ve tüm bu aşamalarda birçok nitelik ve özelliğe sahip olmuştur. Bu cümlelere dayanarak, bu araştırma, İbn Âşûr’un *et-Tahrîr ve’t-Tanvîr* adlı eserindeki nahiv usulünün en önemli konulardan biri olan nahiv illetleri hakkındaki görüşlerini ele almıştır. İbn Âşûr’un dile dair düşüncelerini, bakışını, çeşitli nahiv meselelerini tahlil etme ve karmaşık i’rap vecihlerini izah etme konusundaki bilimsel kişiliğini ve zihinsel gücünü (becerilerini) ortaya koyan bir çalışmadır

Araştırma sonucunda araştırmacının elde ettiği en belirgin bulgularından biri *et-Tahrîr ve’t-Tanvîr* adlı eser, tahlil ve gerekçelendirme ile temayüz etmiştir. İllet konusunda, İstiğnâ (İhtiyaç Görmeme) illeti, İstiskal (Ağırlık) illeti ve Benzerlik illeti gibi çeşitli illetlere dayanmıştır. Dikkat edilmesi gerekir ki müellifin dayandığı bu illetlerin çoğu basittir, öte yandan İbn Âşûr çoğunlukla, karmaşık olan meselelerin izahını yaparken şüpheyi gidermek amacıyla illeti nahiv kuralı ile birlikte zikretmektedir.

**Anahtar Kelimeler**: Nahiv İlleti, et-Tahrîr ve’t-Tanvîr, İbn Âşûr, Gerekçelendirme Nahiv usulü.

[1] محمد أبوبكر (ABOUBACAR MOHAMADOU, Sakarya Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Temel İslam Bilimleri Bölümü, Mail: f.maiga85@gmail.com. Cep: 0544 842 90 10). Arap Dili ve Belagati, Doktora Öğrencisi.

© 2018 Muş Alparslan Üniversitesi. TÜBİTAK ULAKBİM DergiPark ev sahipliğinde. Her hakkı saklıdır

## *A Model Study on Grammatical Reasoning in Al-Tahrir Wa-Al-Tanwir*

**Abstract**

Grammatical reasoning is one of the most important branches of analogy, which was very common among earlier Arabic grammarian, it passed through historical stages: the stage of formation, the stage of growth, the advanced stage and then the phase of degradation. Many qualities and features characterize all these stages. Based on this, this research deals with the subject of grammatical reasoning in the interpretation of Al-Tahrir wa-al-Tanwir. The purpose of the research was to shed light on Tahir Ibn Ashour's linguistic thought and to clarify his position on the nature of grammatical reasoning in order to identify his scientific personality, his mental efforts in analyzing issues, and the justification of complex literary judgments. The researcher after analyzing this subject, was able to reach general conclusions of which are: That his book is characterized by a lot of grammatical reasoning and analysis in that it has a big part in his book, for example grammatical reasoning based on abandoning of some words, reasoning based on hardship of a word and reasoning based on likening. Notably, most of these explanations were simple, with no affectedness. Tahir Ibn Ashour was often keen to combine grammatical rules and interpretations that explain the locations of complexity and remove distrust and doubts.

**Key Words**: Grammatical reasoning, Al-Tahrir wa-al-Tanwir, Ibn Ashour, Justification, Origins of rules.

## مقدمة

لقد لجأ النحاة منذ نشأة علم النحو إلى أصول السماع والقياس والتعليل الذي هو ركن من أركان القياس لتثبيت دعائم وقواعد هذا العلم. فاستندوا إلى هذه الأصول في إقامة نظريتهم وإن اختلفت سبيلهم في الاعتماد عليها. وقد استقر آراءهم على أنّ التعليل فرع من القياس النحوي. والسبب يرجع إلى أنّ أغلبية الظواهر النحوية تفتقر إلى تعليل تبيّن تعقيدها. فالتعليل إذاً له أثر كبير في توضيح الحكم الاعرابي وفهم الجمل النحوية. وهو مسلك من مسالك النّحويين في تبرير الأحكام النحوية، ذو طابع تطبيقي يأتي بعد التّعقيد لا قبله.[2] ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث للحديث عن التعليل النحوي في تفسير "التحرير والتنوير" للطاهر ابن عاشور في حدود مبحثين: أولهما: كان التركيز فيه على مفهوم التعليل النحويّ في حقليه اللغوي والاصطلاحي، نشأته، أنواعه، وشروطه. والمبحث الثاني مخصص لدراسة نماذج من صور التعليل النحوي عند الطاهر ابن عاشور. ثم يليهما خاتمة البحث.

### المبحث الأول: نبذة عن التعليل النحوي

#### 1. مفهوم التعليل النحوي

التعليل **في اللغة** تبيين علّة الشيء. وهو مصدر الفعل علّ. والعلة هو المرض، وصاحبُها مُعتلّ.[3] مشتق من الفعل اعتل، أي مرض إذا أصبح عليلا.[4] قال ابن منظور (ت:711هـ): "والعِلَّة المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أَي مَرِض، فهو عَلِيلٌ."[5] وتأتي العلة بمعنى السبب. قال في اللسان: "وهذا عِلَّة لهذا أَي سبَب"[6]. وهذا الأخير – أي العلة بمعنى السبب- هو ما ترجح عند الباحث أن تكون مناسبة لموضوع البحث؛ وذلك لأنّ العلة سبب في إثبات الحكم.[7]

---

[2] انظر: محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط2، ص 2009، ص 354-355.

[3] انظر: الخليل، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، (علل)، ج1، ص 88؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، مادة (علل).

[4] انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1987 م، مادة (علّ).

[5] انظر: لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ، مادة (علل).

**أما في الاصطلاح:** فالعلّة النحوية هي:" الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[8] أطلق أهل العربية اسم العلّة على مختلف القواعد النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام.[9] وقد عرّفها الرماني (ت: 384هـ) بأنّها "تغيير المعلول عمّا كان عليه".[10] ويقول ابن جني (ت: 392هـ) عن العلل العربية: "إنمّا هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله..."[11] والعلّة عند الجرجاني (ت816هـ): "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه."[12] أمّا الأستاذ مازن المبارك فهو يرى أنّ العلّة هو الأمر الذي يزعم النحاة أن العرب لاحظته حيث اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة.[13] فمن خلال التعريف يمكننا القول بأنه لم يصل إلينا ما يبرهن بأن العرب كانوا يعرفون علل كلامها كلها. وبناء على ذلك فما قاله النحاة عن العرب من "أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا"[14] فإنما هو مجرد دعوى ادعاه النحاة، أو هو من قبيل الرأي الشخصي الذي يذكره النحوي في المسألة. وقد أشار ابن جني (ت: 392هـ) إلى ذلك حيث قال: "لأنّ فيه تصحيح ما ندعيه عن العرب."[15] وخير دليل على ذلك عندما نطالع فيما قدمه النحاة الأوائل من تعليلات نجد أنها تتميز بالسهولة في أغلبها، وبما تكون خالية عن الدليل والبرهان في أغلب الأحيان. فإذا ما أرادوا تقديم شواهد على تعليلاتهم ساقوا لنا المسموع عن العرب.

فالتعريفات السابقة حسب رأي الباحث ليست بمقنعة ولا جامعة. ولعلّ التعريف الجامع المانع للتعليل النحوي، الذي ترجح للباحث، هو قول من يرى أنه "هو أحد أركان الأصول التي يتّكلُ عليها الفقيه والنحوي في العمل تفسيراً واستنباطاً وقياساً للوصول الى معرفة الحكم."[16] وعبارة أخرى "هو تفسير الظواهر اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه."[17] ويمكن أن نستخلص مما سبق ذكره من الآراء السابقة أن العلل بمفهوم موجز تطلق عند أهل العربية على مختلف القوانين التي قدر علماء العربية اجتهادا أنّ العرب كانت تراعيها وتقصد إليها في بناء كلامها.[18] وبأبسط عبارة "علل النحو" يراد بها الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث الرفع والنصب والجر، والفعل في حالتي الإعراب والبناء، وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني.

## 2. نشأة التعليل النحوي

نشأ التعليل النحوي منذ أن نشأ النحو العربي. فقد اعتمد عليه النحويون بجانب أصليْ السّماع والقياس كأصل هامٍ في بناء قواعد النحو ودعائمه. فقد كان التعليل في بدايته قد نشأ في بيئة عربية بسيطة وساذجة؛ إذ كان قائما على الفطرة العربية والسليقة اللغوية. ومن الطبيعي أن يكون التعليل سندا ودعامة لأبي الأسود الدؤلي (ت:67هـ) الذي أراد تصويب من أخطأ في العربية.[19] ويرى آخرون أنّ المسلَّم به هو ربط ظاهرة التعليل في النحو العربي بعبد الله بن أبي إسحاق

---

[6] انظر: المرجع السابق، (علل)؛ الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الفكر، ط3.، ج3، ص 300.

[7] انظر: محمود جاسم، العلة النحوية، تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق، رسالة دكتوراه، الآداب، بغداد، 1987م، ص 14.

[8] انظر: مازن المبارك، النحو العربي (العلة النحوية: نشأتها وتطورها بحث في نشأة النحو وتأريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة)، المكتبة الحديثية، 1965م، ص 90.

[9] انظر: منى الياس، القياس النحوي، در الفكر، دمشق، ط1، 1985، ص 45.

[10] انظر: الرماني، رسائل في النحو واللغة (كتاب الحدود)، تحقيق إبراهيم السامرائي، در الفكر عمان، ص 38.

[11] انظر: الخصائص، ج1، ص 49.

[12] انظر: كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م، ص 88.

[13] انظر: النحو العربي، دار الفكر، القاهر، طبع 1974م، ص 79.

[14] انظر: الخصائص، ج1، ص 237.

[15] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 237.

[16] عبدا لله أحمد حمزة، الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن ابي طالب، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه، ص 261.

[17] انظر: أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق الدار البيضاء، 1983م، ص 198؛ خالد بن سلميان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1، ص 2005م، ص 125.

[18] انظر: منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر المعاصر، 1987م، ص 47.

[19] انظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، د. ط، 1990م، ص9.

الحضرمي (ت 117هـ)؛ لأن النحو في عهد أبي الأسود الدؤلي أخذ تلقيا دون تعليل.[20] أشار ابن جني (ت: 392هـ) إلى أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت:154هـ) هو أوّل من نقل التعليل عند العرب.[21] ونقل بعضهم أنّ العرب لم تعلل ما قالته؛ وإنمّا تصور النحاة أن العرب إنّما قالت ما قالت لعلة يضعونها هم أنفسهم فقد تكون ما أراده العرب، وقد لا تكون. ولكل أن يعلل بما يراه علة للموضع.[22]

ثم تطوّر التعليل النحوي من جهة المنهج وآليات التطبيق إبّان ظهور المدارس النحوية. فاستقرّ على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:170هـ) وتلميذه سيبويه (ت:180هـ). فالدّراس لكتاب سيبويه يرى مدى احتوائه للتعليلات. والتأليف في العلل، -كما ذكرت لنا كتبُ التراجم- بدأ عند قطرب (ت206هـ) حينما ألّف" كتابَ العلل في النحو"، لكنه لم يصل إلينا.[23] وفي بدايات القرن الثالث الهجرة ألّف الفرّاء (ت: 207هـ) كتابه "معاني القرآن"، وأبرز فيه حبَّه للتعليل وكثرة الحجّة. وسار على نهجه المازني (ت: 247هـ) حين ألّف كتاب "علل النحو". وظلّ التعليل النحوي رديف الحكم النحوي عند بعض النحويين أمثال المبرد (ت:286هـ).[24] وقد شكّل القرن الرابع الهجري مرحلة النضج والازدهار في التعليل النحوي على يدي ابن السّرّاج (ت316هـ) والزجاجي (ت:337هـ) الذي ألّف "الإيضاح في علل النحو". ثم جاء بعدهم أبو علي الفارسي (ت:377هـ) الّذي أكثر من التعليل حتى وصف تلميذه بقوله: "أحسب أن أبا علي قد خطر له، واتنزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا." [25] ويعدّ ما ألّفه ابن الورّاق (ت: 381هـ) وهو "علل النحو" أهمّ الكتب الجامعة لعلل النحو التطبيقية. وقد ألّفَ في العلّة النحوية كثير من النحاة، لكنّ أغلب هذه المؤلفات قد عدَتْ عليه العوادي، منها ما وصل إلينا ومنها مالم يصل إلينا.[26]

### 3. تقسيمات النحاة للعلة النحوية

تعددت أنواع العلل نتيجة لاختلاف آراء علماء النحو في العلّة. فقد جعل الجليس النحوي (ت:490) اعتلالات النحويين صنفين هما: علّة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قوانين لغتهم، وعلّة تظهر حكمتهم، أو تكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.[27] وتابعه ابن السّرّاج (ت316هـ) في هذا التقسيم حيث جعل العلّة على ضربين: الضرب الأول (العلّة أو العلل الأول) وهي الّتي تؤدّي إلى كلام العرب، والضرب الآخر (علّة العلة) والغرض منها اكتشاف حكمة العرب في كلامها.[28] في حين قسّم الزجاجي (ت:337هـ) علل النحو إلى ثلاثة أقسام: علّة تعليمية،[29]

---

[20] انظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ج1، ص 14؛ السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد، الناشر مصطفى البابي الحلبي، 1966م، ص 25؛ على أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ص 165؛ منصوري على جابر، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، 2002م، ص 18؛ سعد الكردي، العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 93، عدد2، ص111.

[21] انظر: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة، الرابعة، ج1، ص 249.

[22] انظر: العلة النحوية تاريخ وتطور، ص 9.

[23] انظر: جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1، ج 3، ص 220.

[24] انظر: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م، ص 158.

[25] انظر: الخصائص، ج1، ص 208

[26] انظر: ابن الوراق، علل النحو، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1420 هـ-1999 م، ص 55-85.

[27] انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409-1989 م، ص 47-48.

[28] انظر: الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج1، ص 35

[29] العلة التعليمية واسعة الشعب، يبدو أن المتأخرين من النحويين كانوا أغرقوا في العلة النحوية، فابن جني دعا صراحة إلى اختراعها فقال: "فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نَهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره" انظر: الخصائص، ج1، ص 190. وقد أوصلها السيوطي إلى أربع وعشرين علة". ويعدها الاكثر استعمالاً وأشد تداولاً. انظر: الاقتراح، ص 83.

وعلّة قياسية، وعلّة جدلية.[30] أمّا الرماني (ت384هـ) فقد قسّم بدوره العلل على ست علل: قياسية، وحكمية، وضرورية، ووضعية، وصحيحة، وفاسدة، فوضح كل علة بإعطاء حدّ لها.[31] وأما أبو الفتح ابن جني (ت: 392هـ) مخالفا للزجاجي (ت:337هـ) فقد قسّم هو أيضا العلل النحوية على ضربين: علل موجبة للحكم، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وعلل مجوّزة للحكم، وهي في حقيقتها أسباب تجوز الحكم ولا توجبه، كالأسباب الداعية للإمالة.[32] وعند ابن مضاء (ت:592هـ) العلل ثلاثة أنوع: علل أول وثواني وثوالث.[33] وقسّم السيوطي (ت: 911هـ) العلل إلى علّة بسيطة (إذا كانت من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال أو الجواز أو المشابهة)، وعلّة مركبة (إذا كانت من وجوه متعددة بحث سقط أحد أطرافها فيد التعليل (كقلب واو كلمة ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة).[34]

وعند النظر في تقسيم العلل النحوية نجد فيها اختلافا كبيرا. ومرجع هذا الاختلاف إلى الاعتبار الذي قسم من خلاله العلماء هذه العلل. فالزجاجي قسمها باعتبار الأسلوب أو غاية العلة. بينما نجد ابن جني قد قسم العلل باعتبار الحكم في العلة، فيكون بذلك قد انتهج منهج الفقهاء. وإذا نظرنا إلى تقسيم السيوطي للعلل فإننا نجد أنه اعتبر طبيعة العلل وأشكالها من البساطة والتركيب. وأما الجليس النحوي فقد اعتبر في تقسيمه للعلل الشيوع والمضمون العلل. هذا ويمكن تلخيص هذه الأنواع على الأشكال التالية:

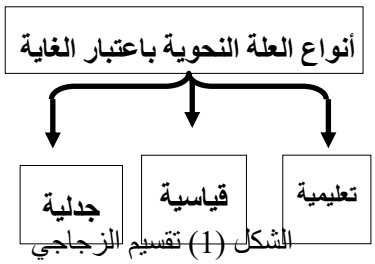

الشكل (1) تقسيم الزجاجي

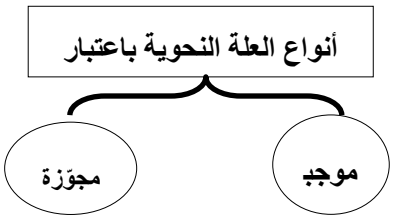

الشكل (2) تقسيم ابن جني

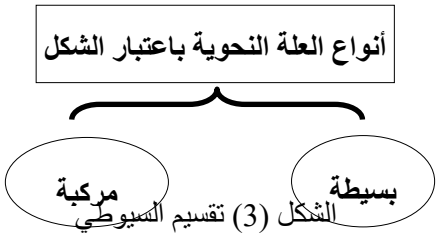

الشكل (3) تقسيم السيوطي

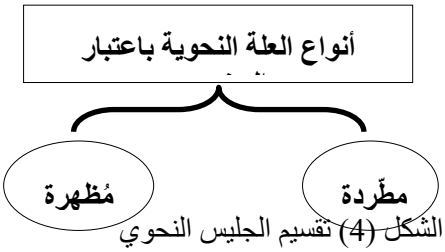

الشكل (4) تقسيم الجليس النحوي

**4. شروط العلّة النحوية**

اشترط النحويون شروطا أساسيّة يجب أن تكون متوفرة في العلة لتكون صحيحة قوية ومقنعة. منها:

---

[30] انظر: الايضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م، ص 64؛ أصول التفكير النحوي، ص 189-190؛ العلة النحوية تاريخ وتطور، ص 47-63.

[31] انظر: رسائل في النحو واللغة (كتاب الحدود)، ص 50.

[32] انظر: الخصائص، ج1، ص 165.

[33] الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، 1399 هـ -1979 م، ص 137.

[34] انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 88؛ أصو التفكير النحوي، ص 215.

a) **أن تكون العلّة وصفا ظاهرا:** ويقصد بذلك كونها محسّا يدركه الإحساس. عندما يعلل النحاة للأحكام الاعرابية كالرفع والنصب والجر والجزم وغيرها يشترطون كون العلة ظاهرا واضحا وجليا. وفقدان هذا الشرط هو السبب في تقدير الحذف في الأساليب الاعرابية المختلة. فيقولون إنها محذوفة، ثم يقدرونها. مثاله قولك لمن رفع سوطا (زيدا) بإضمار فعل (اضرب) يكون هو العلة في نصبها. ومنه أيضا قوله تعالى {إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلاماً} [الحجر:52] بتقدير فعل (نسلم) وهلم جرا.[35]

b) **المناسبة:** وتسمى الإخالة أيضا؛ لأنّ بها يخال، أي يظن أنّ الوصف علة. مثاله أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها، فيقول: فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالب بوجه الإخالة والمناسبة. وهو شرط مختلف فيه هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ فقال قوم لا يجب؛ لأن المستدل أتي بالدليل بأركانه فلم يبق عليه إلا الإتيان بالشرط الذي هو الإخالة. ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وذلك لا يجوز. ويرى آخرون أنه يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؛ لأن الدليل لا يكون دليلا إلا إذا تعلق الحكم به، ولا يكون متعلقا به إلا إذا أبان وجه الإخالة. والمطالبة بإبراز الإخالة بمنزلة المطالبة بإبراز عدالة الشهود، فلا يطالب المدعي بإبراز عدالة الشهود، وإنما على الخصم القدح في عدالتهما، فكذا الإخالة لا يجب إبرازها، وإنما على المعترض القدح فيه.[36]

c) **موجبة للحكم المقيس عليه:** مثاله قول نحاة البصرة أنّ علّة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في الحركات والسكنات والإبهام والتخصيص.[37] فخطّأ ابن مالك (ت: 672هـ) هذا القول مستدلا بأنّ هذه الأمور ليست موجبة لإعراب الاسم وإنما العّلة المُوجِبة له قبوله معاني مختلفة والإعراب هو الذي يميز بينها.[38]

d) **الاطراد في العلة:** وهو أن يوجد الحكم لوجود العلة وأن يزول لزوالها. وقد انقسم النحاة في موقفهم من اشتراط الطرد في العلة إلى طائفتين: فذهب الأكثرون منهم الأنباري (ت: 577هـ) إلى أنه شرط في العلة، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في موضع لوجود علة الاسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجرّ كل ما دخل عليه حرف الجرّ لوجود عامله.[39] وحجتهم أن العلّة النحوية هنا كالعلّة العقلية التي لا تكون إلاّ مطردة.[40] وذهب قوم آخرون إلى عدم اشتراط الطرد في العلة بل يجوز أن يدخلها التخصيص. واستدلوا على ذلك بأمثلة منها: أن الألفاظ: قطام، وحذام، وسكاب إنما بنيت لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف، وهي العلمية والتأنيث والعدل عن (فاطمة، حاذمة وساكبة). فهذه العلة غير مطردة؛ وذلك أنه قد توجد ثلاث علل فأكثر ولا يجب البناء. ومثله أن الدليل على أن (حاشا) ليس بحرف أن يدخله الحذف، فلو كان حرفا لما دخل عليه الحذف.[41] وحجة هذا الفرق أن العلة دليل على الحكم بجعل النحوي نفسه؛ لأنّ العلة ليست ظاهرة عقلة وإنما هي ظاهرة اجتماعية...[42]

---

[35] انظر: أحمد سليمان، ظاهرة الاعراب فى النحو العربي وتطبيقها فى القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1994م، ص 166-167

[36] انظر: المرجع السابق، ص 168.

[37] انظر: الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ-2003م، ج2، ص 446.

[38] انظر: لسيوطي، الاقتراح، ص 282-283.

[39] انظر: الأنباري، لمع الأدلة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،2017م، ص 112.

[40] انظر: محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2009م، ص 334.

[41] انظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص 113.

[42] انظر: خالد بن سلميان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 159.

e) **الدوران وجودا وعدما في العلة:** اختلف النحاة في هذا الشرط، ومذهب الأكثرين أنه شرط في العلّة؛ وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظا وتقديرا، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظا وتقديرا... وإنما وجب أن يكون العكس شرطا في العلة لكون هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية.[43] نستنتج مما سبق أن هذا الاختلاف ينحصر في كون العلة ربما تكون موجودة ولا يوجد الكلم. وهو ما يطلق عليه تخصيص العلة. وهذا الخلاف بعينه موجود عند الأصوليين.

**5. مسالك العلّة وقوادحها**

يقصد بالمسالك تلك الوسائل والطرق التي يعتمدها النحاة في إثبات العّلة، باعتبار أنّ الوصف المناسب غير كاف لإثباتها، بل لا بّد له من دليل. وهذه الأدلة كثيرة جدا منها: الاجماع، والنص، والايماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والطرد، وإلغاء الفارق.[44] أما قوادح العلة وتمسى أيضا بسلامة العلة، وهي العيوب التي تكون سبب في إبطال العلل، وهذه القوادح هي:

a) فساد الوضع: يراد به محالفة العلة التي ثبتت بنص أو إجماع الحكم في القياس. وحدّه الأنباري بأنه أن يعلق على العلة ضدّ المقتضى، ويكون الفساد الموجه هو تبيين عدم الضدية.
b) القول بالموجب: وهو التسليم بعموم العلة في جميع صورها، مع استبقاء الخلاف في بعضها.
c) المنع للعلة: يقصد به عدم التسليم للعلة سواء في الأصل أو في الفرع.
d) المطالبة بتصحيح العلة: المراد به مطالبة الخصم الاتيان بدليل يثبت صحة العلة، إما بالتأثير وإما بشهادة الأصول.
e) النقض: وهو عدم اطراد العلة في الظاهر اللغوية الواحدة.
f) المعارضة: المقصود به تعارض علل الخصمين في مسألة معينة.
g) فساد الاعتبار: وهو محالفة القياس لنص نقل عن العرب.
h) عدم التأثير: وهو عدم اشمال العلة على وصف غير مؤثر في الحكم.
i) تخلق القياس: يتمّثل في انتفاء الحكم في حال انعدام العّلة، كانتفاء رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا.[45]

## المبحث الثاني: التعليل النحوي عند الطاهر ابن عاشور

**1. سيرة الطاهر عاشور وكتابه التحرير والتنوير[46]**

الطاهر ابن عاشور عَلَمٌ من أعلام القرن التاسع عشر. من مواليد المرسى من أحواز تونس الشّماليّة سنة 1296 هـ الموافق 1879م. ترعرع على يد جدّه من أمّه الشيخ محمّد العزيز بوعتور.[47] حفظ مجموعة من المتون العلمية إضافة إلى حفظه القرآن الكريم في سنّ مبكّر. تلقى المبادئ الأول في قواعد العربية على يد الشيخ أحمد بدر الكافي وتعلم اللغة الفرنسية.[48] ثم التحق بجامع الزيتونة. فأخذ العلم من أشهر علمائها آنذاك. فأظهر نبوغًا منقطع النظير. عيّن مدرسا في بعد أن أحرز شهادة التطويع التي هي أعلى شهادة علمية يمنحها جامع الزيتونة، وذلك في سنة1317 هـ/ 1899م. ثم أصبح بعد مارس التدريس مصلحاً ومفسراً ومحدّثاً ومجتهداً وفقيهاً ولغوياً وناقداً، وقد كان للمدارس الإصلاحية في

---

[43] انظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص 115-116.
[44] انظر: السيوطي، الاقتراح، ص 72-74؛ فيض نشر الانشراح، ج2، ص 953-993؛ محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي، در العلوم العربي، بيروت، ط1، 1987م، ص 132-133؛ صالح بلعيد، أصول النحو، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 61.
[45] السيوطي، الاقتراح، ص 332-356؛ خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، القديم والحديث، ص 163-166؛ أحمد سليمان، ظاهرة الاعراب فى النحو العربي وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص 169-173.
[46] للمزيد من معلومات حول ترجمة المؤلف انظر:
COŞKUN, Atilla ÇETİN, "İBN ÂŞÛR, Muhammed Tâhir", *TDV İslam Ansiklopedisi*, İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı, 1999, c.19, s.332-335.
[47] انظر: محمد بن إبراهيم، التقري لتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، دار ابن خزيمة، السعودية، ط1 ، ج1 ، ص15.
[48] انظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1984 م، ج 3، ص 30.

عصره الأثر العميق في حياته.[49] وقد شغل في أعلى المناصب الإدارية والشرعية في تونس. وأثرى المكتبة الإسلامية بمصنفات عديدة فريدة من نوعها، فقد ألّف في التّفسير والفقه، والحديث النّبوي الشّريف، والثّقافة الإسلاميّة، واللّغة والأدب، والتّاريخ والتّراجم. قارب عدد هذه المؤلفات الأربعون، من بينهما تفسيره المشهور بالتحرير والتنوير. توفي رحمه الله يوم الأحد 13 رجب 1394 هـ الموافق 1973 م، عن عمر ناهز أربعٍ وتسعين سنة.[50]

## 2. تفسير "التحرير والتنوير" والمسائل النحوية والتصريفية

تفسير الطاهر ابن عاشور موسوعة لغوية كبيرة. غلب عليه الجانب البلاغي البياني. فقد ركز فيه المؤلف على إبراز النكات البلاغية ودقائقها بشكل عميق ودقيق مما يبيّن للباحث سعة معارفه، وملكته الحاد، واطلاعه الواسع، وطول باعه في هذا المجال. وإلى جانب ذلك فقد اهتمّ أيضا بالمسائل النحوية والصرفية مُبيّنا لمجملها، ومُوضِّحا لمبهمها. وقد أورد آراء النحاة المتقدين مثل سيبويه (ت:180هـ)، والكسائي (ت: 189هـ)، والفراء (ت: 207هـ)، والأخفش (ت: 215هـ)، والمبرد(ت:286هـ)، وأبو علي الفارسي (ت:377هـ)، والزمخشري (ت: 538هـ)، وابن الحاجب (ت: 646)، وابن مالك (ت: 672هـ)، والرضي (ت: 686هـ)، وابن هشام (ت:761هـ)، وغيرهم، ناقلا حينا وناقدا حينا آخر. وقد يستدرك أحيانا على بعض المفسرين والنحاة فيما فاتهم. إضافة إلى إكثاره من ذكره أوجه الإعراب المتعددة التي تحتملها الآيات، واختلافات النحاة، وترجيح ما يراه المؤلف صوابا. وله في تحليل المسائل النحوية والتصريفية نزعة بصرية[51] في أغلب المسائل التي تعرض لبيانها. كما وافق الكوفيين في بعض المسائل اللغوية. ولقد استقى معلوماته النحوية والتصريفية من أمهات الكتب قارب عددها الخمسون.

ولقد اعتمد على كلّ من أصول السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال لتدعيم ما يسوقها من قاعدة نحوية، فكانت من شواهده النحوية آيات الذكر الحكيم والحديث النبوي الشريف، كما أكثر من ذكر الشواهد الشعرية والأمثال العربية للاستدلال بها على ترجيحاته النحوية والتصريفية وما يراه صوابا في المسائل المختلفة.

## 3. صور من العلل النحوية عند الطاهر ابن عاشور

المراد بالعلل كما أسلفناها سابقا القوانين التي قدّر علماء النحو اجتهادا أنّ العرب كانت تراعيها وتقصدها في بناء كلامهم. وبعد تتبعنا للعلل عند الطاهر ابن عاشور، وجدنا أنه قد استعمل عددا هائلا من العلل النحوية، على سبيل المثال: علّة الوقاية، علة الخفاء، علّة العدل علة التأنيث، علّة العلمية،، علّة عدم استعمال، علّة المطابقة، علّة التضاد، علّة الاستخفاف أو الخفة، علّة الاتصال، علّة الحذف، علّة امتناع الحذف، علةّ الاستغناء، علّة الاتحاد، علّة الدلالة، علّة اللزوم، علّة القرينة، علّة الامتناع، علّة الكراهية، علّة عدم الفائدة، علّة العدل، علّة الوصف، علّة قوة الدلالة، علةّ الاطراد، علّة عدم الاطراد، علّة المساواة، علّة الأصل ومراعاته، علّة الشذوذ، علّة أمن اللبس، علّة طول الكلام، علّة كثرة الاستعمال، علّة الانتفاء، علّة القرب والمجاورة، علّة التنكير، علّة التأكيد، علّة الغلبة، علةّ العطف، علّة الاستثقال، علّة التشبيه، علّة الحمل على المعنى، علّة خوف الإلباس، علّة علم المخاطب، علّة الكراهية، علّة الجواز، علّة التقاء الساكنين، علّة المنع، علّة الاتساع.

---

[49] انظر: محمد النذير، الاختيارات العلمية للعلاّمة محمّد الطّاهر ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير، دار ابن حزم، ط1، 2009م، ص 19؛ الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986 م، ص 363؛ محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج 3، ص 304؛ وشيخ الجامع الأعظم ص 37؛ والشيخ محمد الطاهر ص 25 – 26.

[50] انظر: عبد الله الريس، ابن عاشور ومنهجه في التفسير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير، (1408 هـ)، ص 105؛ وبالقاسم الغالي، الشيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور، حياته وآثاره، دار ابن حزم بيروت، ط1، 1996م، ص 68.

[51] أي أنه يميل إلى أفكار مدرسة البصرة ويرجحها في أغلب الأحيان.

ولا يتسع المجال لذكر أمثلة لكل العلل المسرودة آنفا. لذلك اقتصرنا على مجموعة من الأمثلة لبعض هذه العلل التي اعتمدها الطاهر ابن عاشور في "التحرير والتنوير"، كنموذج تطبيقي لبيان مدى عناية المؤلّف بالعلل، مصداقا للغرض الذي كتب لأجله هذا البحث. وهذه الأمثلة على النحو التالي:

**1) علّة الاستغناء**

هذه العلة كثيرة الاستعمال عند العرب، تُنسب إليهم أنهم قد استغنوا بشيء عن شيء. وهي من العلل التي وردت بكثرة عند سيبويه (ت:180هـ)،[52] والمبرد(ت:286هـ)،[53] وأبي علي الفارسي (ت:377هـ). وقد اعتمدها الطاهر ابن عاشور بكثرة من ذلك:

- **تعليل حذف مفعول الفعل شاء:**

عند تفسيره لقوله تعالى {وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ} [السجدة:13] ذكر أنّ مفعول فعل المشيئة محذوف على ما هو الغالب في فعل المشيئة الواقع شرطا استغناء عن المفعول بما يدل عليه جواب الشرط.[54]

- **تعليل حذف القسم لدلالة جوابه عليه:**

وضحّ بأنّه يجوز أن تكون لام (لقد علموا) الوارد في قوله تعالى {وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ} [البقرة:102] لام القسم، وهي اللام التي من شأنها أن تدخل على جواب القسم لربطه بالقسم ثم يحذفون القسم كثيرا استغناء لدلالة الجواب عليه دلالة إلتزامية لأنه لا ينتظم جواب بدون مجاب.[55]

- **تعليل تجريد الجملة الحالية عن الواو:**

في قوله تعالى {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ} [الشعراء:208] ذكر بأنّه قد عُريت جملة الحال وهي (لها منذرون) عن الواو استغناء عن الواو بحرف الاستثناء، ولو ذكرت الواو لجاز كقوله {إلا ولها كتاب معلوم} [الحجر :4].[56]

- **تعليل حذف جواب الشرط:**

بيّن وجه دخول الاستفهام على (إن) الشرطية في قوله تعالى {قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم} [يس:19]، فذكر أنه استفهام على محذوف دل عليه الكلام السابق، وقيد ذلك المحذوف بالشرط الذي حذف جوابه أيضا استغناء عنه بالاستفهام عنه، وهما بمعنى واحد، إلا أن سيبويه (ت:180هـ) يرجح إذا اجتمع الاستفهام والشرط أن يؤتى بما يناسب الاستفهام لو صرح به، فكذلك لما حذف يكون المقدر مناسبا للاستفهام.[57]

- **تعليل اللام المكررة:**

عند تفسيره لقوله تعالى {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} [البلد:11] أشار إلى أنّ اللام قد جاءت هنا نافية في غير دعاء، ولم تتكرر استغناء عن تكريرها بكون ما بعدها وهو اقتحم العقبة يتضمن شيئين جاء بيانهما في قوله: فك رقبة أو إطعام فكأنه قال: فلا فك رقبة ولا أطعم يتيما أو مسكينا. ويجوز أن يكون عدم تكرير (لا) هنا استغناء بقوله: ثم كان من الذين آمنوا فكأنه قيل: فلا اقتحم العقبة ولا آمن.[58]

**2) علّة علم المخاطب**

وتأتي هذه العلّة لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام؛ لأنها معلومة لدى المخاطب فهي إذن "تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب.[59] ومن تطبيقاته عند الطاهر ابن عاشور ما يلي:

- **مسألة حذف المفعول الثاني للفعل (جعل):**

---

[52] انظر: الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ -1988م، ج2، ص 351؛ ج3، ص 158؛ علل النحو: 68؛ دراسات في كتاب سيبويه، ص 199.

[53] انظر: المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 396؛ ج3، ص 69؛ ج4، ص 428.

[54] انظر: التحرير والتنوير، ج21، ص 222؛ ج22، ص 287.

[55] انظر: التحرير والتنوير، ج1، ص 646؛ ج23، ص 205

[56] انظر: المرجع السابق، ج19، ص 198.

[57] انظر: المرجع السابق، ج22، ص 364.

[58] انظر: المرجع السابق، ج30، ص 356.

[59] كتاب سيبويه، ج1، ص 25؛ العلل النحوية في كتاب سيبويه: رسالة (أسعد خلف)، ص 203.

ذكر أثناء تفسيره لقوله تعالى {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الأعراف:190]، أنه قد قرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وأبو جعفر: شركا-بكسر الشين وسكون الراء-أي اشتراكا مع الله، والمفعول الثاني لفعل جعلا محذوف للعلم به، أي جعلا له الأصنام شركا، وقرأ بقية العشرة شركاء-بضم الشين جمع شريك، والقراءتان متحدتان معنى.[60]

- **تعليل حذف الموصوف:**

بيّن في قوله تعالى {قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ} [الأنعام:57] أنّ لفظ (البينة) في الأصل وصف مؤنث بين، أي الواضحة، فهي صفة جرت على موصوف محذوف للعلم به في الكلام، أي دلالة بينة أو حجة بينة.[61]

- **تعليل إضمار الفاعل:**

أشار إلى علّة بناء الفعل للمجهول في قوله تعالى {وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [يونس:72] فقال: "وبُني فعل (أمرت) للمجهول في اللفظ للعلم به، إذ من المعلوم من سياق الكلام أن الذي أمره هو الله تعالى."[62]

- **تعليل إضمار المبتدأ:**

عند تفسيره لقوله تعالى {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ} [الأنبيا:26] ذكر أنّه لما كان المراد من قوله تعالى: {وقالوا اتخذ الله ولدا} [البقرة: 116] أنهم زعموا الملائكة بنات الله تعالى أعقب حرف الإضراب عن قولهم بالإخبار بأنهم عباد دون ذكر المبتدأ للعلم به. والتقدير: بل الملائكة عباد مكرمون.[63]

- **تعليل عائد الضمير:**

في قوله تعالى {فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَم مَّنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ} [الصافات:11] أفاد بأنّ ضمير الغيبة في قوله: فاستفتهم عائد إلى غير مذكور للعلم به من دلالة المقام وهم الذين أحالوا إعادة الخلق بعد الممات. وكذلك ضمائر الغيبة الآتية بعده...[64]

**3) علّة القرب أو المجاورة**

علّة المجاورة من العلل التي يكثر وروده في المسائل التصريفية، من ادغام وقلب وابدال[65]. ومثال تعليل الطاهر ابن عاشور بها ما يلي:

- **تعليل قلب التاء زايا:**

عند تفسير لقوله تعالى {فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى} [النازعات:18] فقد ذكر أن الفعل (تزكى) قرأه نافع وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب بتشديد الزاي على اعتبار أن أصله: تتزكى، بتاءين، فقلبت التاء المجاورة للزاي زايا لتقارب مخرجيهما وأدغمت في الزاي. وقرأه الباقون بتخفيف الزاي على أنه حذفت إحدى التاءين اقتصارا للتخفيف.[66]

- **قلب التاء ثاء:**

---

[60] انظر: التحرير والتنوير، ج9، ص 215؛ للاستزادة في الأمثلة المتعلقة بحذف المفعول انظر: ج1، ص 593، ج20، ص 232.
[61] انظر: التحرير والتنوير، ج7، ص 265.
[62] انظر: المرجع السابق، ج11، ص 241؛ ج23، ص 107؛ ج29، ص 251.
[63] انظر: المرجع السابق، ج17، ص 50؛ ج22، ص 346؛
[64] انظر: المرجع السابق، ج23، ص 94.
[65] علل النحو تحقيق: محمود محمد نصار، ص 145.
[66] انظر: التحرير والتنوير، ج30، ص 76.

بينّ وجه القلب الحاصل على الفعل (اثاقل) الوارد في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ} [التوبة:38] حيث ذكر أنّ الفعل (اثاقلتم) أصله تثاقلتم، قلبت التاء المثناة ثاء مثلثة؛ لتقارب مخرجيهما طلبا للإدغام، واجتلبت همزة الوصل لإمكان تسكين الحرف الأول من الكلمة عند إدغامه.[67]

- **قلب الياء واوا:**

بينّ الأحكام التصريفية المترتبة على كلمة (بني) الواردة في مستهلّ الآية {قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ} [يوسف:5] فقال: "بني-بكسر الياء المشددة-تصغير ابن مع إضافته إلى ياء المتكلم وأصله بنيوي أو بنييي على الخلاف في أن لام ابن الملتزم عدم ظهورها هي واو أم ياء. وعلى كلا التقديرين فإنها أدغمت فيها ياء التصغير بعد قلب الواو ياء لتقارب الياء والواو، أو لتماثلهما فصار (بنيي)."[68]

- **تعليل قلب التاء صادا:**

علّل الطاهر ابن عاشور وجه مجيء الفعل (تصدقوا) بهذه الصيغة في قوله تعالى {وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ} [البقرة:280] فأشار إلى أنّ الجمهور من العشرة قد قرؤوا تصدقوا-بتشديد الصاد-على أن أصله تتصدقوا فقلبت التاء الثانية صادا لتقاربهما وأدغمت في الصاد، وقرأه عاصم بتخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين للتخفيف.[69]

- **تعليل إدغام التاء ذالا:**

ذكر أنّ أصل الفعل (تذكرون) الوارد في قوله تعالى {أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ} [النمل:62] (تتذكرون)، فأدغمت تاء التفعل في الذال لتقارب مخرجيهما تخفيفا وهو إدغام سماعي.[70]

**4) علّة الثقل (الاستثقال)**

تعتبر هذه العلّة من العلل التي راعتها العرب في كلامها؛ إذ إنّ المتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقيل في الكلام.[71] وقد علّل الطاهر ابن عاشور بهذه العِلة عدة أحكام تصريفية منها:

- **تعليل الادغام في الفعل (أدارك):**

فقد نبّه عند تفسيره لقوله تعالى {حَتَّى إِذَا ادَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَـؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِّنَ النَّارِ} [الأعراف:38] إلى أنّ الفعل "اداركوا أصله تداركوا فقلبت التاء دالا ليتأتى إدغامها في الدال للتخفيف، وسكنت ليتحقق معنى الإدغام المتحركين، لثقل واجتلبت همزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن، وهذا قلب ليس بمتعين، وإنما هو مستحسن، وليس هو مثل قلب التاء في ادان وازداد وادكر: ومعناه: أدرك بعضهم بعضا، فصيغ من الإدراك وزن التفاعل."[72]

- **تعليل تصريف فعل الأمر (ذَرْ):**

ذكر الطاهر ابن عاشور أنّ الفعل الأمر (ذر) الوارد في قوله تعالى {وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِباً وَلَهْواً} [الأنعام:70] قيل إنه لم يرد له ماض، ولا مصدر، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول. فتصاريفه هذه مماتة في الاستعمال استغناء عنها بأمثالها من مادة ترك تجنبا للثقل واستعملوا مضارعه والأمر منه.[73]

- **تعليل الإبدال في الفعل (أعتدنا):**

---

[67] انظر: المرجع السابق، ج10، ص 197، 292؛ ج11، ص 163؛ ج15، ص 109.
[68] انظر: التحرير والتنوير، 12، ص 212.
[69] انظر: المرجع السابق، ج3، ص 96.
[70] انظر: المرجع السابق، ج20، ص 16.
[71] انظر: فاضل السامرائي، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2016م، ص 191.
[72] انظر: التحرير والتنوير، ج8ب، ص 121.
[73] انظر: المرجع السابق، ج7، ص 294.

أفاد الطاهر ابن عاشور أنّ الفعل (أعتدنا) الوارد في قوله تعالى {وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ} [الملك:5] أصله (أعددنا)، أبدلت الدال الأولى تاء، لثقل الدالين عند فكّ الإدغام باتصال ضمير الرفع، وهكذا مادة أعد في كلام العرب إذا أدغموها لم يبدلوا الدال بالتاء؛ لأن الإدغام أخف، وإذا أظهروا أبدلوا الدال تاء، ومن ذلك قولهم: عتاد لعدة السلاح، وأعتد جمع عتاد.[74]

- **تعليل الإضافة في قوله (قاب قوسيين):**

بيّن الطاهر ابن عاشور وجه الإضافة في قوله تعالى {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} [النجم:9] فقال: "فقوله: قاب قوسين أصله قابي قوس أو قابي قوسين (بتثنية أحد اللفظين المضاف والمضاف إليه، أو كليهما) فوقع إفراد أحد اللفظين أو كليهما تجنبا لثقل المثنى كما في قوله تعالى: {إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما} [التحريم: 4] أي قلباكما."[75]

- **تعليل العجمة في الاسم (زرابي):**

في قوله تعالى {وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ} [الغاشية:16] أفاد قائلا بأنّ الزربية نسبة إلى (أذربيجان) بلد من بلاد فارس وبخارى، فأصل زربية أذربية، حذفت همزتها للتخفيف لثقل الاسم لعجمته واتصال ياء النسب به، وذالها مبدلة عن الزاي في كلام العرب لأن اسم البلد في لسان الفرس أزربيجان بالزاي المعجمة بعدها راء مهملة وليس في الكلام الفارسي حرف الذال، وبلد (أذربيجان) مشهور بنعومة صوف أغنامه.[76]

**5) علّة الخفة / التخفيف**

وهي علّة تتصل بأحد طباع العرب في القول؛ فقد كانوا يَميلون إلى اختيار الأخفِّ، ما لم يكن هناك إخلال بالكلام.[77] اعتلّ الطاهر ابن عاشور بهذه العلة عدةَ أحكام صرفية منها:

- **تعليل حذف الياء:**

عند تحليله لمعنى قوله تعالى {مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي} [الأعراف:178] ذكر أنه قد حذفت ياء (المهتد) في رسم المصحف لأنهم وقفوا عليها بدون ياء على لغة من يقف على الاسم المنقوص غير المنون بحذف الياء، وهي لغة فصيحة غير جارية على القياس ولكنها أوثرت من جهة التخفيف لثقل صيغة اسم الفاعل مع ثقل حرف العلة في آخر الكلمة.[78]

- **تعليل حذف الهمزة:**

بيّن الطاهر ابن عاشور أنّ لفظ (الناس) اسم جمع إنسي بكسر الهمزة وياء النسب فهو عوض عن أناسي الذي هو الجمع القياسي لإنس وقد عوضوا عن أناسي أناس بضم الهمزة وطرح ياء النسب، دل على هذا التعويض ظهور ذلك في قول عبيد بن الأبرص الأسدي يخاطب امرأ القيس:

إن المنايا يطلع ... ن على الأناس الآمنينا

ثم حذفوا همزته تخفيفا، وحذف الهمزة للتخفيف شائع كما قالوا لوقة في ألوقة وهي الزبدة، وقد التزم حذف همزة أناس عند دخول أل عليه غالبا بخلاف المجرد من أل فذكر الهمزة وحذفها شائع فيه...[79]

---

[74] انظر: التحرير والتنوير، ج5، ص 53.
[75] انظر: المرجع السابق، ج27، ص 97.
[76] انظر: المرجع السابق، ج30، ص 302.
[77] انظر: علل النحو، ص 60.
[78] انظر: التحرير والتنوير، ج15، ص 215.
[79] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 262.

- **تعليل تغيير الحركة في القراءات:**

عند تفسير قوله تعالى {وَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا} [البقرة:189] بيّن أوجه القراءات الواردة في الآية معللا لكل وجه. فقال:" قرأ الجمهور «البيوت» في الموضعين في الآية بكسر الباء على خلاف صيغة جمع فعل على فعول فهي كسرة لمناسبة وقوع الياء التحتية بعد حركة الضم للتخفيف كما قرأوا {عيون} [الحجر: 45]. وقرأه أبو عمرو وورش عن نافع وحفص عن عاصم وأبو جعفر بضم الباء على أصل صيغة الجمع مع عدم الاعتداد ببعض الثقل لأنه لا يبلغ مبلغ الثقل الموجب لتغيير الحركة."[80]

- **تعليل تغيير الحروف الواقع في الاسم:**

ذكر أنّ كلمة (قارون) اسم معرب أصله في العبرانية (قورح) بضم القاف مشبعة وفتح الراء، وقع في تعريبه تغيير بعض حروفه للتخفيف، وأجري وزنه على متعارف الأوزان العربية مثل طالوت، وجالوت، فليست حروفه حروف اشتقاق من مادة قرن.[81]

- **تعليل مجيء اللام لاستغراق الجنس:**

أشار المؤلف عند تفسيره لقوله تعالى {وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ} [البقرة:177] إلى أنّ تعريف (والكتاب) تعريف الجنس المفيد للاستغراق، أي آمن بكتب الله مثل التوراة والإنجيل والقرآن، ووجه التعبير بصيغة المفرد أنها أخف مع عدم التباس التعريف بأن يكون للعهد؛ لأن عطف (النبيين) على (الكتاب) قرينة على أن اللام في (الكتاب) للاستغراق فأوثرت صيغة المفرد طلبا لخفة اللفظ.[82]

**6) علّة خوف الإلباس**

علّة اللبس من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، فقد كانوا حريصين على الإبانة والوضوح يتحاشوا ما خلط بين المعاني.[83] ولقد وظف الطاهر ابن عاشور أمن اللبس فيما يلي من المسائل:

- **تعليل تقدير لام التعليل قبل (أن) المصدرية:**

ذكره أثناء تفسيره لقوله تعالى {وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ} [الأعراف:20]، فقال: "والاستثناء في قوله: (إلا أن تكونا ملكين) استثناء من علل، أي ما نهاكما لعلة وغرض إلا لغرض أن تكونا ملكين، فتعين تقدير لام التعليل قبل (أن) وحذف حروف الجر الداخلة على (أن) مطرد في كلام العرب عند أمن اللبس."[84]

- **تعليل العدول عن الفتح:**

بيّن وجه العدول عن فتح ميم كلمة (مرساها) الواردة في قوله تعالى {وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا} [هود:41] إلى ضمّا. فقال: "وأما مرساها-فبضم الميم-مثل الجمهور؛ لأنه لا يقال: مرساها-بفتح الميم-. والعدول عن الفتح في مرساها في كلام العرب مع أنه في القياس مماثل (مجراها) وجهه دفع اللبس؛ لئلا يلتبس باسم المرسى الذي هو المكان المعد لرسو السفن."[85]

- **تعليل إطلاق اسم الجمع على المثنى:**

في قوله تعالى {وَمِنْ آنَاء اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى} [طه:130] ذكر أنّ للنهار طرفان لا أطراف، كما قال تعالى: {وأقم الصلاة طرفي النهار} فالجمع في قوله (وأطراف النهار) من إطلاق اسم الجمع على المثنى، وهو متسع فيه في العربية عند أمن اللبس، كقوله تعالى: {فقد صغت قلوبكما} [التحريم: 4].[86]

- **تعليل حذف المفعول:**

بيّن الطاهر ابن عاشور وجه حذف المفعول الفعل (أسلمت) الوارد في قوله تعالى {فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ} [آل عمران:20] فذكر أنّ قد حذف مفعوله ونزل الفعل منزلة الفعل اللازم فعلم أن المفعول حذف لدلالة معنى الفاعل عليه، فكأنه يقول: أسلمتني أي أسلمت نفسي، فبين هنا هذا المفعول المحذوف من اسم الإسلام لئلا يقع فيه

---

[80] انظر: التحرير والتنوير، ج2، ص 199.
[81] انظر: المرجع السابق، ج20، ص 170.
[82] انظر: المرجع السابق، ج2، ص 129.
[83] انظر: علل النحو 66.
[84] انظر: التحرير والتنوير ج8ب، ص 59.
[85] انظر: المرجع السابق، ج12، ص 74.
[86] انظر: التحرير والتنوير، ج16، ص 339؛ ج28، ص 356.

التباس أو تأويل لما لا يطابق المراد، فعبر عنه بقوله: (وجهي) أي نفسي: لظهور ألا يحسن محمل الوجه هنا على الجزء المعروف من الجسد، ولا يفيد حمله عليه ما هو المقصود، بل المعنى البين هو أن يراد بالوجه كامل الذات.[87]

- **تعليل ذكر اللام مع (إن) المخففة:**

في قوله تعالى {وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} [الجمعة:2] أشار إلى أنّ اللام في قوله: (لفي ضلال مبين) تسمى اللام الفارقة، أي التي تفيد الفرق بين (إن) النافية وإن المخففة من الثقيلة وما هي إلا اللام التي أصلها أن تقترن بخبر (إن) إذ الأصل: وإنهم لفي ضلال مبين، لكن ذكر اللام مع المخففة واجب غالبا لئلا تلتبس بالنافية، إلا إذا أمن اللبس.[88]

- **تعليل عدم اقتران الحالية بالواو:**

ذكر أنّ جملة {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً} [آل عمران:97] استئناف أو هي حال ثالثة ولم تعطف بالواو لأنها جملة وما قبلها مفردان ولئلا يتوهم أن الواو فيها واو الحال. فلو قرنت بواو العطف لالتبست بواو الحال، فكرهت في السمع، فيكون هذا من القطع لدفع اللبس، أو نقول هي حال ولم تعطف على الأحوال الأخرى لأنها جملة، فاستغنت بالضمير عن رابط العطف.[89]

**7) علّة كراهية**

وهي علّة تقوم على قُبح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة فيفرّون منها إلى ما يحسن ويُستحب.[90] ومما علله الطاهر ابن عاشور بها ما يلي:

- **تعليل اجتماع أداة التعريف أل وأداة النداء:**

عند تفسير الآية {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ} [البقرة:21] قال: "(أي) في الأصل نكرة تدل على فرد من جنس اسم يتصل بها بطريق الإضافة، نحو أي رجل أو بطريق الإبدال نحو يا أيها الرجل وربما يأتون باسم الجنس أو الوصف معرفا باللام الجنسية إشارة إلى تطرق التعريف إليه على الجملة تفننا فجرى استعمالهم أن يأتوا حينئذ مع اللام باسم إشارة إغراقا في تعريفه. فعلله كثير من النحويين بأنه لكراهية اجتماع حرفي تعريف، وردّه الرضي (ت: 686ه) بأنّه لا يستنكر اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة كما في لقد، وقالوا يا هذا، ويا أنت. والذي يختار في تعليله أنه كراهية اجتماع أداتي تعريف وهما حرف النداء وأل المعرفة."[91]

- **تعليل حذف حرف العطف من الجملة المبتدئة بالقول:**

حيث ذكر أنها طريقة عربية، ومثل لها بقول زهير:

قيل لهم ألا اركبوا ألاتا ... قالوا جميعا كلهم آلافا

أي فاركبوا ولم يقل فقالوا. وقول رؤبة بن العجاج:

قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيرا معدما قالت وإن

ثم بيّن أنه إنما حذفوا العاطف في أمثاله كراهية تكرير العاطف بتكرير أفعال القول فإن المحاورة تقتضي الإعادة في الغالب فطردوا الباب فحذفوا العاطف في الجميع وهو كثير في التنزيل وربما عطفوا ذلك بالفاء لنكتة تقتضي مخالفة الاستعمال وإن كان العطف بالفاء هو الظاهر والأصل، وهذا مما لم أسبق إلى كشفه من أساليب الاستعمال العربي.[92]

- **تعليل تجريد جواب القسم من اللام:**

---

[87] انظر: المرجع السابق، ج3، ص 203.
[88] انظر: المرجع السابق، ج28، ص 210.
[89] انظر: المرجع السابق، ج4، ص 16؛ مثال آخر: ج17، ص189.
[90] انظر: دراسات في كتاب سيبويه، ص 203.
[91] انظر: التحرير والتنوير، ج1، ص 324.
[92] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 401.

بيّن وجه عدم اقتران جواب القسم باللام في قوله تعالى {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ} [الإسراء:88] فقال: "وجملة (لا يأتون بمثله) جواب القسم المحذوف. وجرد الجواب من اللام الغالب اقترانها بجواب القسم كراهية اجتماع لامين: لام القسم، ولام النافية."[93]

- **تعليل تقديم الخبر:**

عند تفسير قوله تعالى {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا} [النور:51] ذكر أنّ (قول المؤمنين) هو خبر كان، وجملة (أن يقولوا) هو اسم كان. وقدم خبر كان على اسمها متابعة للاستعمال العربي لأنهم إذا جاؤوا بعد كان بأن والفعل لم يجيئوا بالخبر إلا مقدما على الاسم نظرا إلى كون المصدر المنسبك من أن والفعل أعرف من المصدر الصريح، ولم يجيئوا بالخبر إلا مقدما كراهية توالي أداتين وهما: كان وأن.[94]

- **تعليل تعلق الفعل (علم) عند وجود (إنّ):**

في قوله تعالى {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ} [المنافقون:1] أشار إلى أنهّ قد علق فعل (يعلم) عن العمل لوجود (إن) في أول الجملة. وقد عدوا (إن) التي في خبرها لام ابتداء من المعلقات؛ لأفعال القلب عن العمل بناء على أن لام الابتداء هي في الحقيقة لام جواب القسم، وأن حقّها أن تقع قبل (إن). ولكنها زحلقت في الكلام كراهية اجتماع مؤكدين متصلين، وأخذ ذلك من كلام سيبويه.[95]

**8) علّة العلمية**

وهي من العلل الأكثر شيوعا ذكرها في أمهات الكتب النحوية. ومن تطبيقات هذه العلّة عند الطاهر ابن عاشور ما يلي:

- **تعليل منع لفظ (رمضان) من الصرف:**

بينّ أنّ لفظ (رمضان) ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون لأنه مشتق من الرمضاء وهي الحرارة لأن رمضان أول أشهر الحرارة بناء على ما كان من النسيء في السنة عند العرب.[96]

- **تعليل منع لفظ (جهنم) من الصرف:**

نبّه إلى أن كلمة (جهنم) علم على دار العقاب الموقدة نارا، وهو اسم ممنوع من الصرف قال بعض النحاة للعلمية والتأنيث، لأن العرب اعتبرته كأسماء الأماكن وقال بعضهم للعلمية والعجمة وهو وقل الأكثر: جاء من لغة غير عربية، ولذلك لا حاجة إلى البحث عن اشتقاقه، ومن جعله عربيا زعم أنه مشتق من الجهم وهو الكراهية فزعم بعضهم أن وزنه فعنل بزيادة نونين أصله فعنل بنون واحدة ضعفت وقيل وزنه فعلل بتكرير لامه الأولى وهي النون إلحاقا له بالخماسي.[97]

- **تعليل منع لفظ (سبحان) من التصريف:**

ذكر الطاهر ابن عاشور في غير موضع من كتابه أنّ لفظ (سبحان) اسم مصدر سبح المضاعف وليس مصدرا لأنه لم يجئ على أبنية مصادر الرباعي. وقد كثر استعماله منصوبا على المفعولية المطلقة بإضمار فعله كـ {معاذ الله} [يوسف: 23]. ومنعوه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.[98]

- **تعليل منع لفظ (طوى) من الصرف:**

أشار المؤلف إلى علّة منع هذا الكلمة من التصريف فقال: "قرأ الجمهور طوى بلا تنوين على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث بتأويل البقعة، أو للعدل عن طاو، أو للعجمة."[99]

---

[93] انظر: المرجع السابق، ج15، ص 202.
[94] انظر: المرجع السابق، ج18، ص 275؛ ج27، ص 348.
[95] انظر: المرجع السابق، ج28، ص 235؛ ج30، ص 401.
[96] انظر: التحرير والتنوير، ج2، ص 169.
[97] انظر: المرجع السابق، ج2، ص 271-272.
[98] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 413-414؛ ج6، ص 58.
[99] انظر: المرجع السابق، ج30، ص 75.

**9) علة كثرة الاستعمال**

لقد اعتمد النحويون على علّة كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر النحوية والتصريفية وغيرهما. قال السيوطي (ت: 911هـ): "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية."[100] ومن الأمثلة التي علّلها الطاهر ابن عاشور بهذه الظاهرة ما يلي:

- **تعليل الهمزة التي تفيد التعدية:**

الفعل المهموز (أحصر) الوارد في قوله تعالى {وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} [البقرة:196] فقد ذكر أن الفعل مهموز لم تكسبه همزته تعدية؛ لأنه مرادف حصره ونظيرهما صده وأصده. هذا قول المحققين من أئمة اللغة، ولكن كثر استعمال أحصر المهموز في المنع الحاصل من غير العدو، وكثر استعمال حصر المجرد في المنع من العدو، قال: {وخذوهم واحصروهم} [التوبة: 5] فهو حقيقة في المعنيين ولكن الاستعمال غلب أحدهما في أحدهما كما قال الزمخشري في «الكشاف»، ومن اللغويين من قال: أحصر حقيقة في منع غير العدو وحصر حقيقة في منع العدو وهو قول الكسائي وأبي عبيدة والزجاج، ومن اللغويين من عكس وهو ابن فارس لكنه شاذ جدا.[101]

- **تعليل وقوع (من) الزائدة بعد الأداة (هل):**

فقد بيّن وجه اختصاص (هل) بعد وقوع من الزائدة في المستفهم عنه بها في قوله تعالى {قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ} [غافر:11] حيث ذكر أنه كثر استعمال الاستفهام بـ (هل) في معنى النفي، وزيادة من حينئذ لتأكيد النفي وتنصيص عموم النفي، فخف وقوعها بعد هل على ألسن أهل الاستعمال.[102]

- **تعليل استعمال ما الموصولية في غير العقلاء:**

وضّح وجه مجيء (ما) الموصولية في قوله تعالى {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى} [الشورى:13]. فأشار إلى أنّ (ما) الموصولة أصلها اسم عام نكرة مبهمة محتاجة إلى صفة... ثم يعرض لما التعريف بكثرة استعمالها نكرة موصوفة بجملة فتعرفت بصفتها وأشبهت اسم الموصول في ملازمة الجملة بعدها، ولذلك كثر استعمال ما موصولة في غير العقلاء، فيكون إيثار ما وصى به نوحا وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى بحرف ما لمناسبة أنها شرائع بعد العهد بها فلم تكن معهودة عند المخاطبين إلا إجمالا فكانت نكرات لا تتميز إلا بصفاتها.[103]

- **تعليل (حتى) التي بمعنى لام التعليل:**

عند تفسيره لقوله تعالى {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ} [محمد:31] ذكر أنّ (حتى) حرف انتهاء فما بعدها غاية للفعل الذي قبلها. وهي هنا مستعملة في معنى لام التعليل تشبيها لعلة الفعل بغايته فإن غاية الفعل باعث لفاعل الفعل في الغالب، فلذلك كثر استعمال (حتى) بمعنى لام التعليل كقوله تعالى: هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا [المنافقون: 7].[104]

**10) علّة الاتّساع**

---

[100] انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي دار الكتب العلمية ط 14051 هـ 1984م بيروت - لبنان، ج1، ص 305؛ ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ -2001 م، ج4، ص 102.

[101] انظر: التحرير والتنوير، ج2، ص 222.

[102] انظر: التحرير والتنوير، ج24، ص 99.

[103] انظر: المرجع السابق، ج25، ص 52.

[104] انظر: المرجع السابق، ج26، ص 123.

الاتّساع ظاهرة مهتمّ بها لدى النحاة. وقد أكّدوا وجوده وكثرته عند العرب. [105] وهي من العلل التي أمسك الطاهر ابن عاشور بعروتها. فمن تطبيقاتها عنده ما يلي:

- **تعليل استعمال جمع الكثرة للدلالة على الثلاثة:**

عند تفسيره لقوله تعالى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ} [البقرة:228] ذكر أنّ لفظ (قروء) الوارد في الآية صيغة جمع الكثرة، استعمل في الثلاثة، وهي قلة توسعا، على عاداتهم في الجموع أنها تتناوب، فأوثر في الآية الأخف مع أمن اللبس بوجود صريح العدد.[106]

- **تعليل نصب المفعول:**

عند تعليقه على قوله تعالى {ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً} [النحل:69] ذكر أنّ الفعل (سلك) يستعمل في الأكثر متعديا بمعنى أسلكه، وقاصرا بمعنى مر؛ لأن السبل لا تصلح لأن تكون مفعول (سلك) المتعدي. فانتصاب سبل هنا على نزع الخافض توسعا.[107]

- **تعليل إضافة الظرف إلى اسم المكان:**

في قوله تعالى {فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَباً} [الكهف:61] أفاد بأنه أضيف (مجمع) إلى (بين) على سبيل التوسع، فإن (بين) اسم لمكان توسط شيئين، وشأنه في اللغة أن يكون ظرفا للفعل، ولكنه قد يستعمل لمجرد مكان متوسط إما بالإضافة كما هنا، ومنه قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم} [المائدة: 106] ، وهو بمنزلة إضافة المصدر أو اسم الفاعل إلى معموله أو بدون إضافة توسعا كقوله تعالى: {لقد تقطع بينكم} [الأنعام: 94] في قراءة من قرأ برفع بينكم.[108]

- **تعليل حذف العائد المجرور بـ(في):**

في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْماً لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئاً} [لقمان:33] ذكر أنّ جملة {لا يجزي والد عن ولده} إلخ صفة يوم وحذف منها العائد المجرور ب (في) توسعا بمعاملته معاملة العائد المنصوب كقوله {واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا} [البقرة: 48].[109]

**11) علّة التشبيه**

وهي علّة تقوم على اكساب المتشابهين حكماً واحداً.[110] وهي من العلل التي أجراها الطاهر ابن عاشور، ومن أمثلتها:

- **تعليل استعمال فعل (رَأى) بمعنى (عَلِم):**

عند تفسيره لقوله تعالى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ} [البقرة:243] بيّن وجهة نظره في مجيء الفعل (رَأى) بمعنى (عَلِم) فقال: "عندي أن أصل استعمال فعل الرؤية في معنى العلم وعده من أخوات ظن أنه استعارة الفعل الموضوع لإدراك المبصرات إلى معنى المدرك بالعقل المجرد لمشابهته للمدرك بالبصر في الوضوح واليقين ولذلك قد يصلونه بالحرف الذي أصله لتعدية فعل النظر."[111]

- **تعليل معاملة الموصول معاملة الشرط:**

في قوله تعالى {الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ} [البقرة:274] بيّن أنه قد أدخل الفاء في خبر الموصول للتنبيه على تسبب استحقاق الأجر على الإنفاق لأن المبتدأ لما كان مشتملا على صلة مقصود منها التعميم، والتعليل، والإيماء إلى علة بناء الخبر على المبتدأ-وهي ينفقون-صحّ إدخال الفاء في خبره، كما تدخل في

---

[105] السيوطي، الأشباه والنظائر- ج1، ص 35.
[106] انظر: التحرير والتنوير، ج2، ص 391.
[107] انظر: المرجع السابق، ج14، ص 208.
[108] انظر: التحرير والتنوير، ج15، ص 365-366.
[109] انظر: المرجع السابق، ج21، ص 193.
[110] انظر: علل النحو، ص 147؛ العلة النحوية تاريخ وتطور، ص 138.
[111] انظر: التحرير والتنوير، ج2، ص 96.

جواب الشرط؛ لأنّ أصل الفاء الدلالة على التّسبب. وما أدخلت في جواب الشرط إلا لذلك.[112] وهو عنده استعمال وارد في أسلوب العرب مطرد.[113]

- **تعليل إعمال الوصف غير الأصيل:**

ذكر أثناء تفسير قوله تعالى {إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ} [العاديات:6] أنّ اللام في قوله (لربه) لام التقوية؛ وذلك لأن (كنود) وصف ليس أصيلا في العمل، وإنما يتعلق بالمعمولات لمشابهته الفعل في الاشتقاق، فيكثر أن يقترن مفعوله بلام التقوية، ومع تأخيره عن معموله.[114]

**12) علّة جواز**

أورد الطاهر ابن عاشور هذه العلّة في جملة من الأحكام. ومن تطبيقاتها ما يلي:

- **تعليل عطف الخبر على الانشاء والعكس:**

في قوله تعالى {ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ} [الأنعام:102] بيّن أنّه يجوز أن تكون جملة: (وهو على كل شيء وكيل) معطوفة على الصفات المتقدمة فتكون جملة (فاعبدوه) معترضة، كما جوّز أيضا أن تكون معطوفة على جملة (فاعبدوه) بناء على جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس. ثمّ أيّد رجحان هذا النوع من العطف بأنه (هو الحق).[115]

- **تعليل العطف في الأخبار المتعددة:**

العطف بين الأخبار المتعددة مروي عن النحويين. فعند تفسيره قوله تعالى {وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ} [الأنعام:39] وضحّ أنّ قوله: (صم وبكم) خبر ومعطوف على الموصول وصلته المستهل بهما الآية. وقوله: (في الظلمات) خبر ثالث؟ ثم علّل قائلا بأنه يجوز في الأخبار المتعددة ما يجوز في النعوت المتعددة من العطف وتركه.[116]

- **تعليل تذكير خبر اسم الموصول:**

قال الطاهر ابن عاشور: "قرأ الجمهور: وإن يكن من قوله تعالى {وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاء} [الأنعام:139] بالتحتية ونصب ميتة. وقرأ ابن كثير-برفع ميتة-، على أن كان تامة، وقد أجري ضمير: يكن على التذكير؛ لأنه جائز في الخبر عن اسم الموصول المفرد اعتبار التذكير لتجرد لفظه عن علامة تأنيث، وقد يراعى المقصود منه فيجري الإخبار على اعتباره."[117]

**13) علّة التقاء الساكنين**

هي من العلل التي اعتلّ بها الطاهر ابن عاشور لتفسير الظواهر النحوية والصرفية. ومن تطبيقات هذه العلةّ:

- **تعليل إدعام المثلان:**

في قوله {إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ} [البقرة:271] ذكر أنّ قوله: (فنعما) أصله فنعم ما، فأدغم المثلان وكسرت عين نعم لأجل التقاء الساكنين، وما في مثله نكرة تامة أي متوغلة في الإبهام لا يقصد وصفها بما يخصصها.[118] وفي موضع

---

[112] انظر: المرجع السابق، ج3، ص 77.
[113] انظر: المرجع السابق، ج2، ص 211.
[114] انظر: المرجع السابق، ج30، ص 503.
[115] انظر التحرير والتنوير، ج7، ص 413.
[116] انظر: المرجع السابق، ج7، ص 219.
[117] انظر: المرجع السابق، ج8أ، ص 112.
[118] انظر: المرجع السابق، ج3، ص 67.

آخر يقول: "و (نعما) أصله (نعم ما) ركبت (نعم) مع (ما) بعد طرح حركة الميم الأولى وتنزيلها منزلة الكلمة الواحدة، وأدغم الميمان وحركت العين الساكنة بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين."[119]

- **تعليل كسر ياء المتكلم:**

في قوله تعالى {مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ} [إبراهيم:22] ذكر أنّ حمزة وخلف قرآ «بمصرخي» -بكسر الياء-تخلصا من التقاء الساكنين بالكسرة لأن الكسر هو أصل التخلص من التقاء الساكنين.[120] قال الفراء: "تحريك الياء بالكسر لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، إلا أن كسر ياء المتكلم في مثله نادر."[121]

- **تعليل حرف (أو) الواقع قبل همزة وصل**

اعتلّ الطاهر ابن عاشور لكسر حرف (أو) من قوله تعالى {نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً} [المزمل:3] فقال: "قرأ الجمهور (أو انقص) بضم الواو للتخلص من التقاء الساكنين عند سقوط همزة الوصل، حركوا الواو بضمة لمناسبة ضمة قاف انقص بعدها. وقرأه حمزة وعاصم بكسر الواو على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين."[122]

**14) علّة الغلبة**

مما علّ به الطاهر ابن عاشور غير قليل ظاهر الغلبة أو التغليب. فقد استأنس بهذه العلة في عدّة مسائل منها:

- **تعليل مجيء الكلمة جمعا مذكرا سالما:**

يرى الطاهر ابن عاشور أن سبب مجيء كلمة (قانتون) الوارد في الآية {بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ} [البقرة:116] بجمع المذكر السالم المختص بالعقلاء تغليبا؛ لأنهم أهل القنوت عن إرادة وبصيرة.[123]

- **تعليل ايثار اسم الموصول (ما):**

في قوله تعالى {وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَالْمَلآئِكَةُ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ} [النحل:49] بيّن أنه قد أوثرت (ما) الموصولة دون (من) تغليبا لكثرة غير العقلاء.[124]

- **تعليل ايثار الفعل المضي:**

في قوله تعالى {وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ} [الحشر:10] أشار إلى وجه الاتيان بالفعل المضي بعد الموصول معللا ذلك فقال: "وإنما صيغ جاؤوا بصيغة الماضي تغليبا لأن من العرب وغيرهم من أسلموا بعد الهجرة مثل غفارة، ومزينة، وأسلم، ومثل عبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، فكأنه قيل: الذين جاؤوا ويجيئون، بدلالة لحن الخطاب."[125]

**15) طول الفصل أو طول الكلام**

ممّا علّل به الطاهر ابن عاشور الأحكام النحوية طول الفصل. وقد استأنس بهذه العلة في عدة مسائل منها:

- **تعليل إعادة المؤكد (إنّ) في الكلام:**

اعتلّ الطاهر ابن عاشور لهذا الحكم النحوي، فقال عند تفسيره قوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} [الحج:17] "وأعيدت (إن) في صدر الجملة الواقعة خبرا عن اسم (إن) الأولى توكيدا لفظيا للخبر لطول الفصل بين اسم (إن) وخبرها. وكون خبرها جملة وهو توكيد حسن بسبب طول الفصل."[126]

- **تعليل إعادة القول في البدل:**

ذكر الطاهر ابن عاشور أنّ جملة {قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَاراً} [نوح:21] وقعت بدل اشتمال من جملة {قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَاراً} [نوح:5]؛ وذلك لأن حكاية عصيان قومه إياه مما اشتملت عليه حكاية أنه دعاهم فيحتمل أن تكون المقالتان في وقت واحد. فتكون إعادة فعل قال من قبيل ذكر عامل

---

[119] انظر: المرجع السابق، ج5، ص 96.
[120] انظر: المرجع السابق، ج13، ص 220.
[121] انظر: معاني القرآن، ج2، ص 75.
[122] انظر: التحرير والتنوير، ج29، ص 260.
[123] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 685.
[124] انظر: المرجع السابق، ج14، ص 170؛ ج17، ص 152.
[125] انظر: المرجع السابق، ج28، ص 96.
[126] انظر: المرجع السابق، ج17، ص 224-225.

المبدل منه في البدل كقوله تعالى: {تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا} [المائدة: 114]، للربط بين كلاميه لطول الفصل بينهما.[127]

- **تعليل إعادة العامل في المبدل منه:**

وضّح الطاهر ابن عاشور أنّ جملة {فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ} [النساء:160] بدل مطابق من جملة {فبما نقضهم ميثاقهم} [النساء: 155] بإعادة العامل في البدل منه لطول الفصل.[128]

- **تعليل عطف الجملة بعضها على بعض:**

في قوله تعالى {وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الشعراء:192] ذكر أنّ هذه الجملة متصلة في المعنى بجملة: {تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ} [الشعراء:2] بحيث لولا ما فصل بينها وبين الأخرى من طول الكلام لكانت معطوفة عليها.[129]

**16) علّة المنع**

من العلل التي اعتلّ بها الطاهر ابن عاشور لتفسير ما منع من الأحكام النحوية. فمن تطبيقات هذه العلّة ما يلي:

- **تعليل عدم اقتران جواب (لو) بنون التوكيد:**

في قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ} [التكاثر:6] أكّد أنّ قوله: لترون الجحيم ليس جواب (لو) على معنى: لو تعلمون علم اليقين لكنتم كمن ترون الجحيم، أي لترونها بقلوبكم، لأن نظم الكلام صيغة قسم بدليل قرنه بنون التوكيد، فليست هذه اللام لام جواب (لو) لأن جواب (لو) ممتنع الوقوع فلا تقترن به نون التوكيد.[130]

- **تعليل حذف عامل المصدر:**

عند تعليقه على قوله تعالى {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً} [البقرة:83] ذكر أنّ البصريين ذهبوا إلى أن لفظ (إحسانا) معمول لمصدر محذوف، وهو لا يتقدم على عامله تقديره: وأن أحسنوا إحسانا بالوالدين. فاعترض عليهم قائلا: "ويرد عليهم أن حذف عامل المصدر المؤكد ممتنع لأنه تبطل به فائدة التأكيد الحاصلة من التكرير فلا حاجة إلى جميع ذلك. ونجزم بأن المجرور مقدم على المصدر، على أن التوسع في المجرورات أمر شائع وأصل مفروغ منه."[131]

**17) علّة الحمل على المعنى**

هذه العلة معتمد عليها عند نحاة البصرة والكوفة، فهم يعولون على المعنى في عللهم. وقد وظّفها الطاهر ابن عاشور عند تعليله للعطف الوارد في قوله تعالى {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ} [البقرة:96] حيث بيّن أنّ قوله: (ومن الذين أشركوا) عطف على (الناس)؛ لأن المضاف إليه أفعل التفضيل تقدر معه من التفضيلية لا محالة فإذا عطف عليه جاز إظهارها ويتعين الإظهار إذا كان المفضل من غير نوع المفضل عليه لأن الإضافة حينئذ تمتنع كما هنا فإن اليهود من الناس وليسوا من الذين أشركوا. وعند سيبويه أن إضافته على تقدير اللام فيكون قوله: ومن الذين أشركوا عطف على قوله (الناس) عطفا بالحمل على المعنى أو بتقدير معطوف محذوف تقديره أحرص هو متعلق من الذين أشركوا وإليه مال في «الكشاف».[132]

**18) علّة عدم جواز**

---

[127] انظر: التحرير والتنوير، ج29، ص 206.
[128] انظر: المرجع السابق، ج6، ص 26.
[129] انظر: المرجع السابق، ج19، ص 188.
[130] انظر: المرجع السابق، ج30، ص 522.
[131] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 583.
[132] انظر: المرجع السابق، ج1، ص 617.

استأنس بها الطاهر ابن عاشور في تعليل حكم اختلاف زمني فعلي الشرط والجواب. فذكر عند تفسيره قوله تعالى {أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ} [الأعراف:100] أنّ (لو) حرف شرط يفيد تعليق امتناع حصول جوابه لأجل امتناع حصول شرطه: في الماضي، أو في المستقبل، وإذ قد كان فعل الشرط هنا مضارعا كان في معنى الماضي، إذ لا يجوز اختلاف زمني فعلي الشرط والجواب، وإنما يخالف بينهما في الصورة لمجرد التفنن كراهية تكرير الصورة الواحدة.[133]

هذه من أبرز العلل التي يمكن التوقّف عندها في تفسير "التحرير والتنوير". وظهر أنّ لها حضورا كبيرا في الكتاب مع العناية بها عناية فائقة.

**الخاتمة:**

تناول هذا البحث موضوع التعليل النحوي عند الطاهر ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير". وكان أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة النقاط الآتية:

- أنّ التعليلات التي استخدمها الطاهر ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير غزية متنوعة، معظمها تعالج ظواهر نحوية، وتعتبر جزءا متما للقواعد النحوية وشاهدا على صحتها.
- تبين من خلال البحث أن الطاهر ابن عاشور-عند تعليله لأيّ حكم إعراب يذكره-كان حريصا في أغلب الأحيان على اقتران الحكم النحوي بالعلّة، اقتران الأثر بالمؤثر، بغية توضيح مواقع التعقيد منها، وإزالة الريب والشك عنها.
- وتبيّن للباحث من خلال هذه الدراسة أيضا أنّ أغلب هذه التعليلات التي ساقاها واستأنس بها الطاهر ابن عاشور كانت بسيطة بعيدة عن التعقيد والتكلّف.
- أنه قد امتاز التعليل النحوي عند الطاهر ابن عاشور بالوضوح، والتصريح بلفظ العلّة، إضافة إلى التصريح بأكثر من علة للمسألة الواحدة.
- أنّ التعليلات النحوية عامة قائمة على الاجتهاد والنظر. فجميع ما خرج منها لم تكن على مرتبة واحدة من القوة والقبول.
- أنه يمكن القول بعد هذه الجولة أن التعليل النحوي موضوع له أهمية كبيرة عند الدارسين في جميع الحقول اللغوية منها والشرعية. فهو سبب في توجيه معاني الآيات وتفسيرها. مما بيّن لنا مدى ارتباط العلوم الشرعية بالعلوم اللغوية.

**مصادر البحث ومراجعه**


- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الاعراب فى النحو العربي وتطبيقها فى القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1994م،
- ابن السّرّاج، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- ابن الوراق، علل النحو، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1420 هـ-1999 م.
- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة، الرابعة.
- ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
- ابن مضاء، لرد على النحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.


[133] انظر: المرجع السابق، ج9، ص 28.

- الأنباري، لمع الأدلة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2017م.
- بالقاسم الغالي، الشيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور، حياته وآثاره، دار ابن حزم بيروت، ط1، 1996م.
- جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1.
- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1987 م.
- حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، د. ط، 1990م.
- خالد بن سلميان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1، ص 2005م.
- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م.
- الخليل، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- الرماني، رسائل في النحو واللغة (كتاب الحدود)، تحقيق إبراهيم السامرائي، در الفكر عمان.
- الزجاجي، الايضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م.
- سعد الكردي، العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد93، عدد2، ص111.
- سيبويه، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ 1988م.
- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد، الناشر مصطفى البابي الحلبي، 1966م.
- السيوطي، الأشباه والنظائر للسيوطي دار الكتب العلمية ط 14051 هـ 1984م بيروت ـ لبنان.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409-1989 م.
- الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986م.
- صالح بلعيد، أصول النحو، دار هومة، الجزائر، 2005م.
- الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الفكر، ط3.
- عبد الله الريس، ابن عاشور ومنهجه في التفسير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , رسالة ماجستير، (1408 هـ).
- عبدا لله أحمد حمزة، الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن ابي طالب، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه.
- على أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب.
- فاضل السامرائي، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2016م.
- كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م.
- مازن المبارك، النحو العربي (العلة النحوية: نشأتها وتطورها بحث في نشأة النحو وتأريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة)، المكتبة الحديثية، 1965م.
- مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، القاهر، طبع 1974م.

- المبرد، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي، در العلوم العربي، بيروت، ط1، 1987م.
- محمد النذير، الاختيارات العلمية للعلاّمة محمّد الطّاهر ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير، دار ابن حزم، ط1، 2009م.
- محمد بن إبراهيم، التقري لتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، دار ابن خزيمة، السعودية، ط 1.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق الدار البيضاء، 1983م.
- محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2009م.
- محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط2، ص 2009.
- محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1984 م.
- محمود جاسم، العلة النحوية، تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق، رسالة دكتوراه، الآداب، بغداد، 1987م.
- منصوري على جابر، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، 2002م.
- منى الياس، القياس النحوي، در الفكر، دمشق، ط1، 1985م.
- منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر المعاصر، 1987م.